الاقتصاد السياسي

المتداول العربي
ARABIC TRADER

ماذا تعرف عن الاقتصاد السياسي؟

قد يبدو كل من المصطلحين السياسة أو الاقتصاد بشكل منفرد مألوفاً لك، في حين أن اجتماعهما معاً قد يبدو مصطلحاً غير مفهوماً للعديد منا. فماذا يعني الاقتصاد السياسي؟ الاقتصاد السياسي هو علم يقوم بدراسة مدى تأثير النظريات الاقتصادية على الإيديولوجية السياسية. يعتمد علم الاقتصاد السياسي على مدى التفاعل ما بين قواعد الاقتصاد، القانون والسياسة. ويقوم بدراسة مدى تطور المؤسسات الرأسمالية، الاشتراكية والشيوعية داخل المنظومة الاقتصادية والسياسية، وكيفية خلق السياسات العامة وتطبيقها .

هناك علاقة وثيقة تربط كل من علم الاقتصاد والسياسة. وغالباً ما يكون الوضع الاقتصادي هو محل خلاف بين الأحزاب السياسية المختلفة، كما أن اختلاف التوجهات والأيديولوجيات بين تلك الأحزاب سوف يكون له تأثير على الأوضاع الاقتصادية. فمن الممكن أن نرى تحول لمجرى الاقتصاد بدولة محددة مع انتقال السلطات بين الأحزاب المختلفة .

هذا، ويلعب الاقتصاد السياسي دوراً هاماً في التجارة العالمية، كما إنه يساهم في توفير حلول منطقية للعديد من العقبات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العالمي في يومنا الحالي. يجدر بالذكر أن تضارب المصالح الاقتصادية لأية دولة يزيد من تعقيد مجال الاقتصاد السياسي، وفي الغالب تحاول السياسة الاختلاط بالوضع السياسي للدولة وهو يمثل نقطة الضعف في السياسة المالية لأي دولة.

المتداول العربي
ARABIC TRADER

يعرف الاقتصاد السياسي الدولي كونه أحد مجالات العلوم الاجتماعية التي تقوم بدراسة التأثير المتبادل والتفاعل ما بين الاقتصاد والسياسة على الصعيد الدولي.

مازالت نشأة هذا العلم وقواعده أحد محل جدل بين العلماء. على الرغم من الاختلاف في الآراء، إلا أن هناك إجماع على أن هناك ثلاث أيديولوجيات أساسية وهي القومية، الليبرالية والماركسية والتي ساهمت في تطور هذا المجال. لم يقف تطور المجال على تلك الأيديولوجيات فحسب، بل تطورت نظيرات حديثة خلال السنوات الأخيرة منها نظرية الاقتصاد المزدوج ونظرية النظام العالمي الجديد.

لا يعتمد الاقتصاد السياسي الدولي على علمي الاقتصاد والسياسة فقط بل يشمل أيضاً التاريخ والقانون وعلم الاجتماع. ويمكننا تقسيم الاقتصاد السياسي الدولي إلى أربعة فروع أساسية وهي :

- نظام التجارة الدولية .
- نظام النقد الدولي .
- الشركات المتعددة الجنسية .
- التنمية الاقتصادية .

المتداول العربي
ARABIC TRADER

ظهور علم الاقتصاد السياسي الدولي:

عقب انهيار اتفاقية بريتون وودز النقدية إلى جانب أزمة حظر النفط في سبعينات القرن الماضي وتحديداً في عام 1973، تبلور علم الاقتصاد السياسي الدولي وتحول إلى علم مستقل. قبل ذلك الحين، كان يتم التعامل مع علمي الاقتصاد والسياسة كعلمين منفصلين، حيث اعتمد الأول على القانون والتاريخ بينما بدا الأخر علم غير واقعي. وقد جاء الاقتصاد السياسي الدولي لملء تلك الثغرة مؤلفاً ما بين التحليل السياسي والاقتصادي بهدف معالجة الإشكالات الاجتماعية في سياق العولمة .

منذ أكثر من قرن ونصف، اهتم الاقتصاد السياسي الدولي بثلاث أيديولوجيات أساسية وهي الماركسية، الليبرالية والقومية. كان لكل منهما نظرة مختلفة للاقتصاد العالمي وتقوم بمعالجة مواضيع محدد منها التجارة وتوزيع الثروات، وأيضاً تأثير السياسة على المنافسة والعلاقات الدولية. بينما يبقى هناك اختلافات أساسية تتعلق بدور السوق والدولة في تدبير المجتمع على المستوى المحلي والدولي .

الليبرالية :تطور المنهج الليبرالي في بريطانيا خلال القرن الثامن عشر مناهضاً للإمبريالية في ذلك الحين .

هذا، وقد بعد انهيار اتفاقية بريتون وودز وفقدانها للعديد من أنصارها، تم إعادة النظر في تلك النظرية، مفهوم الليبرالي يشجع الفصل بين الدولة و السوق، فإن التطبيق يثبت أن هناك توافقا بين الايديولوجيات القومية و الليبرالية حول العلاقات الخارجية. وبالرغم من ذلك فإن الازمات المالية المتكررة منذ العام 2008، دفعت البعض إلى المطالبة بتجديد نظام بريتون وودز مرة أخرى. لكن مع أن الليبيرالية سمحت بتحسين الروابط الاقتصادية و التجارية، فإن إشكالية التوزيع الغير العادل للثروات ساهمت في جعل القومية و الماركسية مذهبين منافسين.

المتداول العربي
ARABIC TRADER

متى يمكن الحديث عن علم الاقتصاد السياسي؟

أولا: يتعين أن يتوفر موضوع محدد: و موضوع المعرفة العلمية بصفة عامة هو التصورات الذهنية للظواهر أو الوقائع.

ثانيا: يتعين أن يتوفر لدينا جسم من المعرفة العلمية. و ذلك من خلال: يتعين لكي تكون المعرفة علمية أن تستخدم في عملية استخلاصها منهج البحث العلمي .يتعين أن يكون هدف نشاط البحث الكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكم الوقائع أو الظواهر محل الدراسة. العلاقة بين الديمقراطية و الاستقرار الاقتصادي(القوانين الاقتصادية : قانون الأسعار حسب العرض و الطلب) .

ثالثا: يتعين أن يتوفر لدينا مجموعة من القوانين و النظريات :وهي تمثل نتيجة لدراسة الموضوع من خلال المنهج العلمي التجريبي .فدراسة علم الاقتصاد السياسي تتطلب منا أولا تحديد مكانة هذا العلم و طبيعته وسط العلوم الأخرى.

و قد ظهرت السياسة الاقتصادية كفن عملي قبل ظهور الاقتصاد السياسي كعلم نظري مستقل في القرن الثامن عشر، و يرجع سبب وصـف الاقتصاد بأنه سياسي كونه كان يهدف في عهد التجـاريين (الماركانتيليين) إلى حل مشكلات عملية، لذلك فالاقتصاد السياسي في هذه المرحلة كان في الواقع يحمل معنى السياسة الاقتصادية التي كانت توضع في سبيل هدف و غاية واحدة هي زيادة دخل الأمير من الذهب و الفضة و المعادن الثمينة. و بهذا ظل التحليل الاقتصادي فيما قبل القرن الثامن عشر من طبيعة عملية بصفة أساسية.

المتداول العربي
ARABIC TRADER

التعريف بعلم الاقتصاد السياسي :في محاولة تعريف علم الاقتصاد السياسي تواجهنا العديد من التعاريف المختلفة و المتعددة، و يمكن أن نلخص هذه المحاولات في التعاريف التالية:

التعريف الأول: استقر الكثير من الاقتصاديين حول التعريف الذي يحاول أن يربط علم الاقتصاد بالتناقض الموجود بين المواد و نذرتها من جهة و اجتهاد الإنسان من جهة أخرى لمواجهة هذه الندرة.

ملخص القول أن علم الاقتصاد يهتم بظاهرتين - :ظاهرة ندرة الموارد التي يرغب الإنسان في الحصول عليها - .ظاهرة اجتهاد الإنسان في تحويل هذه الموارد قصد إشباع رغباته.

التعريف الثاني: علم دراسة علاقات الأفراد بعضهم ببعض، و علاقاتهم بالأشياء، في سعيهم نحو الوصول إلى الرفاهية المادية .(نستخلص من هذا التعريف أن علم الاقتصاد يهتم بـدراسة علاقة الإنسان بالمادة التي يعمل على تحويلها واجتهاده في إطار تنظيمي اجتماعي معين وهدف النشاط الاقتصادي هو الوصول إلى تحقيق المزيد من الرفاهية و الازدهار المادي.

التعريف الثالث - التعريف الماركسي :علم الاقتصاد هو :علم دراسة الحياة الاقتصادية في إطار التنظيم الاجتماعي و مرحلة التطور التاريخي . علم القوانين التي تضبط مختلف العلاقات الاجتماعية و أساليب الإنتاج.

ونستنتج من هذا التعريف أن موضوع الاقتصاد السياسي هو :دراسة العلاقات الاجتماعية للأفراد الناتجة عن ملكية وسائل الانتاج، في سياق تطورها التاريخي .البنية الاقتصادية هي التي تحدد طبيعة البنية الفوقية السياسية و القانونية و الاجتماعي أي أن علم الاقتصاد هو علم التطور التاريخي لكيان الانتاج الاجتماعي.

التعريف الرابع – التعريف الإسلامي: ذلك العلم الذي يدرس علاقات الأفراد الاقتصادية، بهدف تحقيق و إشباع حاجاتهم المادية، في إطار التشريعات الإسلامية المحددة لطبيعة و حدود النشاط الاقتصادي.

المتداول العربي ARABIC TRADER

ونستخلص من هذا التعريف أن مفهوم الاقتصاد السياسي الإسلامي يعنى اهتمام الإسلام بقضايا المادية الاقتصادية للأفراد فلا يفصل الدين الإسلامي بين الأهداف الدنيوية للنشاط الاقتصادي والآخرة، فتلبية حاجات الأفراد المادية عني بها الإسلام كوسيلة لبلوغ الحياة الكريمة التي ترعى القيم، و تنمي خصائص الإنسان العليا، و تزكي ثواب الله في الآخرة، وهذا مصداقا لقوله تعالى : (وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة و لا تنسى نصيبك من الدنيا) صدق الله العظيم.

من خلال هذه التعاريف المختلفة يمكن أن يحدد محتوى علم الاقتصاد/ الاقتصاد السياسي في أنه يهتم في المقام الأول بوصف طرق إدارة الموارد النادرة. فهو يلاحظ ويصنف المعلومات الناتجة عن التجارب الإنسانية .

- يهتم علم الاقتصاد في المقام الثاني بتنظيم الوقائع على نحو يظهر الوحدة والدورية التشابه الناتج عن التكرار التي تطبع التصرفات الإنسانية. فمن مهام النظرية الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي تأسيس الأفكار، والبحث عن محددات الظواهر الاقتصادية وآثارها، وإيضاح و تفسير العلاقات العامة الثابتة التي تقوم بينها، أي اكتشاف القوانين الموضوعية التي تقيم نظما منطقية تشكل نماذج شارحة للحقيقة الاقتصادية.
- يساهم علم الاقتصاد في توجيه السياسة الاقتصـادية. فهو لا يقترح أهـدافا سياسية أو اجتماعية، ولكنه يسعى إلى تحديد السياسة الاقتصادية المتكاملة التي تلائم تحقيق أهداف سياسية واجتماعية معينة. ويبين مدى التناسق بين الأهداف وإمكانية تحقيقها من الناحية الاقتصادية والوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الأهداف وأفضل هذه الطرق في مواجهة أهداف معينة وفي إطار ظروف عملية محددة، يقدم علم الاقتصاد قواعد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وصيغ تحقيق الرفاهية المادية.

المتداول العربي
ARABIC TRADER

موضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج و توزيع المنتجات و الخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع ، و هذا النشاط يكتسي وجه علاقة مزدوجة ، علاقة بين الإنسان و الطبيعة وعلاقة الانسان بالإنسان.

يعلمنا التاريخ الاقتصادي للمجتمعات بأن الفعاليات الاقتصادية للفرد كانت و لازالت موجهة دائما نحو إخضاع قوى الطبيعة المحيطة به، و كذلك نحو إخضاع الوسائل التي تساعده في النضال ضد عامل " الندرة " المنتشر في المجتمع، و بناء اقتصاد متوازن لتحقيق الرقي و التقدم المادي.

وكل هذا يصب في رغبة الإنسان لتلبية حاجياته المتعددة و المستجدة باستمرار، و عملية الإشباع هذه مرتبطة باستهلاك المواد أو الخدمات التي يرغب فيها الإنسان، و لكن استهلاك المادة لن يتم دون استخراجها من الطبيعة، ثم تحويلها لتصبح صالحة للاستهلاك، و تلك هي عملية الانتاج، كما أنه لا يستطيع أن ينتج بمفرده كل شيء، لذا نراه مطالبا بتبادل سلع مع أفراد آخرين مقابل سلع أخرى.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن النشاط الاقتصادي يشتمل على يشتمل على جميع تصرفات الأفراد التي تتصل بثلاثة عمليات: (الإنتـاج والمبـادلة والاستهلاك)

المتداول العربي
ARABIC TRADER

عملية الإنتاج :يعتبر الإنسان مضاد للطبيعة، لا يخضع لها و لا يعتمد عليها دون تفاعل من جانبه .الإنسان له حاجياته (غذاء، ملبس، سكن)، لا يمكن إشباعها من ذاته، بل يتجه للطبيعة -بحالتها الطبيعية أو بعد تحويلها- للحصول على ما يشبع حاجياته، عبر بذل جهد ذهني و عضلي، بهدف الحفاظ على بقاء. الإنسان يقوم بإنتاج المواد اللازمة لبقائه عبر نشاط واع منه .إذن فعملية الإنتاج هي: " عملية تنسيق لكل عوامل العناصر الإنتاجية من أجل الحصول على مواد أو خدمات صالحة للاستجابة إلى حاجة معينة عوامل الإنتاج ثلاثة :

الأرض(الطبيعة): التي تستخرج منها المادة الخام - .**العمل:** يستعمله لتحويل المادة الخام .
رأس المال: إمكانيات مادية لتحويل المواد الخام إلى منتجات صناعية أو زراعـية (آلات ومعدات) عملية الاستثمار يشتمل الإنتاج على كل عملية أدت إلى خلق منفعة (مواد و خدمات).

عملية المبادلة أو التوزيع :عملية الإنتاج هي بطبيعتها عملية اجتماعية .الإنسان لا يقاوم الندرة في الطبيعة بمفرده، لأنه لن يستطيع القيام بكل مهام الإنتاج، بل يتم ذلك من خلال التعاون مع أعضاء الجماعة، حتى يتمكن من حفظ بقائه .تعتبر النقود الأداة الأساسية للتبادل السلع و الخدمات، لكونها توفر مقياس موحد لقيمة المنتجات .

تقسيم العمل: فئة تتخصص في إنتاج معين. تخصص البعض منه لتلبية حاجتها، و الباقي يتم توزيعه على باقي أفراد المجتمع (عملية البيع).

المتداول العربي
ARABIC TRADER

عملية الاستهلاك :العملية التي تمكن الأفراد من إشباع رغباته وهي العملية التي تنشط و تعيد دورة الإنتاج، فاستهلاك المنتج يعني القضاء على قيمته و القضاء على حاجته إليه.

مضمون المشكلة الاقتصادية (الحاجيات الإنسانية مقابل ندرة الموارد) :تعد المشكلة الاقتصادية أو مشكلة الندرة كما يطلق عليها بعضهم سبب نشوء علم الاقتصاد، لذلك فإن مفهومها هو المدخل الأساسي لإدراك العلاقة الوثيقة بين الفرد والمجتمع من ناحية، والموارد الاقتصادية من ناحية أخرى. ويكون النشاط الإنساني نشاطاً اقتصادياً عندما يسعى إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد .تقوم كل حياة اقتصادية في مختلف النظم الاقتصادية المعروفة، على الوجود المتلازم للإنسان و الأشياء، فالإنسان يحس بحاجيات متعددة يجد إشباعها في الخيرات التي تقدمها له الطبيعة، و يستعمل من أجل ذلك نشاطه الاقتصادي .

وتبدأ المشكلة الاقتصادية في الظهور عندما يجد الإنسان نفسه أمام عـدد كـبير من الحاجيات المتزايدة و المتجددة (مواد غذائية، ملبس، مسكن، وسائل اتصال،، إنترنت...)، مقابل ندرة و قلة الوسائل و الموارد اللازمة لتلبية تلك الحاجيات. فالحاجيات الاقتصادية لا حصر لها، فكلما وصل الإنسان إلى تلبية بعضها إلا وظهرت حاجيات من نوع آخر (تختلف الحاجيات باختلاف المستوى الاقتصادي للفرد و المجتمع).

المتداول العربي
ARABIC TRADER

تعريف الحاجات الاقتصادية: تعرف الحاجة الاقتصادية بأنها :حالة نفسية تعكس الرغبة في الحصول على وسائل لازمة لبقاء و حفظ حيـاة الإنســان .و تتحلل الحاجة الاقتصادية إلى ثلاثة عناصر أساسية - :إحساس بالألم و عدم الارتياح (الجوع، العطش، المرض، البرد، البطالة، العزوبية،... الخ.

خصائص الحاجات الاقتصادية: و تتسم الحاجات الإنسانية بمجموعة من الخصائص، والتي يمكن إجمالها فيما يلي :

قابلية الحاجة للإشباع: إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق أو الألم فهذا الإحساس تتراوح حدته ونوعه وفقاً لظروف الحال، وتقل حدة هذا الشعور إذا أشبع الإنسان حاجاته، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم حتى يتلاشى أو يزول كل ضيق أو ألم، على الأقل في حدود الفترة الواحدة.

لا نهائية الحاجات : إن حاجات الإنسان لا تنتهي، فإذا ما أشبع حاجة، سرعان ما تظهر له حاجة أخرى، وإذا ما أشبع الأخيرة سرعان ما تجد له ثالثة وهكذا، في سلسلة لا تنتهي.

نسبية الحاجات : إن الحاجات التي يسعى الإنسان إلى إشباعها اليوم ليست هي التي كانت بالأمس وهذه الخاصية انعكاساً لضرورات حيوية أو نفسية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان التي يشعر بها الإنسان في مجتمع متمدين، أو في تعبير آخر ليست حاجات الأجداد مثل حاجاتنا والتي سوف تختلف بالطبع عنها حاجات الأحفاد.

تعريف الخيرات أو الموارد الاقتصادية الأموال:

كل الوسائل المتاحة للإنسان من موارد و خيرات طبيعة، و التي يستعملها في تلبية حاجاته . لذلك كانت الوسائل التي يملكها الإنسان لإشباع حاجاته محدودة دائماً، بمعني أن الإنسان يعيش في عالم ندرة .يرتبط وجود الخيرات الاقتصادية بوجود شروط أساسية.

المتداول العربي ARABIC TRADER

قوانين و مناهج التحليل الاقتصادية:

يؤكد الاقتصاديون الصفة العلمية للاقتصاد إذ يرون أن لهذا العلم قوانينه الخاصة، ومن ثم فإنهم يسعون دائماً للكشف عن هذه القوانين وصوغ النظريات الاقتصادية المختلفة. ومن الثابت أنهم يتبعون في هذا السبيل تطبيق المناهج العلمية المعروفة.

.القوانين الاقتصادية :إن علم الاقتصاد السياسي يجهد للوصول إلى إظهار الصلات و العلاقات الثابتة، و المتشابهة بين الوقائع أو الظواهر الاقتصادية، إذا تحققت لها شروط معينة للظهور.

و تنحصر مهمة البحث الاقتصادي في اكتشاف هذه القوانين التي تؤدي إلى خلق الثروة و زيادتها في المجتمع، و يبين من خلالها جوهر العلاقات التي تقوم بين الناس أثناء إنتاج الثروة المادية و شروط تطورها عبر التاري.

.و قد ارتبط ظهور علم الاقتصاد السياسي في العصر الحديث بالقدرة على اكتشاف قوانين اقتصادية علمية تبين العلاقات الثابتة بين ظواهر و معطيات معينة، و كان الفيزيوقراطيون هم أول من قال بالقوانين الاقتصادية، حتى أنهم بنوا كل نظرياتهم الاقتصادية على فكرة " قانون النظام الطبيعي"، و قصروا مهمة الباحث على اكتشاف هذه القوانين

.كما نجد "جان باتيست ساي" و هو من أصحاب النظرية الكلاسيكية عرف الاقتصاد بأنه " : هو معرفة القوانين الطبيعية و الدائمة التي تحكم علاقات البشر و التي بدونها لما استطاع الناس.

المتداول العربي ARABIC TRADER

بعض النماذج عن القوانين الاقتصادية :لقد فرضت التجربة الاقتصادية بعض القوانين العامة التي لا يمكن مناقشة صحتها، لأن تطبيقها أصبح صحيحا في كل البلدان وكل المراحل التاريخية، و من أهم هذه القوانين نجد استطاع "جوسن" في سنة 1854 أن يعلن قانونين للحاجات، الأول : قانون الاستمرار، والثاني : قانون التكرار.

قانون الاستمرار: هو أن أي رغبة يوالي إشباعها دون توقف تتناقص حدتها حتى تنتهي بالانعدام بعد أن كانت مرتفعة في بدايتها. وهذا هو قانون تناقص حدة الحاجات أو قابلية الحاجات للإشباع.

قانون التكرار: هو أن الإحساس المريح عندما يتكرر تتناقص درجة حدة الرغبة ومدتها وتتناقص حدة الرغبة ومدتها بسرعة كلما كان التكرار متعاقباً على فترات قصيرة ، التقدم الاقتصادي يؤدي إلى مرور الاقتصاد من مرحلة البنية الأولية (الفلاحية) إلى البنية الثانية (الصناعية).

أهمية العرض و الطلب:

تُحدد الأسعار بناءاَ على مبدأ العرض و الطلب، كلما زاد العرض و نقص الطلب يؤدي إلى انخفاض الأسعار و العكس .علاقة ارتفاع الأسعار بارتفاع الأجور .قانون ضرورة التوافق بين علاقات الإنتاج و طبيعة القوى المنتجة .قانون ضرورة التوافق بين التركيب الفوقي و الأساس الاقتصادي. فالبنى الفوقية هي التي تحدد الإطار العام لطبيعة للنشاط الاقتصادي و أساليب الإنتاج، كما أن التغير على مستوى الأساس الاقتصادي يؤدي حتما إلى التغير في البناء الفوقي (البنى الفكرية و الحضارية و الأخلاقية، والسياسية و القانونية)، خاصة عند الانتقال من أسلوب إنتاجي إلى آخر.

المتداول العربي ARABIC TRADER

علم الاقتصاد السياسي و علم السياسة:

.يعتبر سلوك الإنسان و تصرفاته المختلفة موضوع الدراسة المشترك لكل فروع العلوم الاجتماعية المتعددة التي يتعلق موضوعها بمختلف مظاهر النـشاط الإنساني داخــل المجتمع (الاقتصاد السياسي، علم السياسة، الجغرافيا، التاريخ، علم النفس، علم الاجتماع...)، فكل تخصص معرفي يدرس هذا السلوك من زاوية معينة و يحاول أن يفهم طبيعة العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع و في سياق تطورها و تغيرها عبر الزمن، و لا يمكن دراسة أي مجال لنشاط الإنسان دون الرجوع إلى المجالات الأخرى.

علاقة علم السياسة بعلم الاقتصاد:

:يعتبر علم السياسة من العلوم الأكثر ارتباطا بعلم الاقتصاد، فالظاهرة السياسية و الاقتصادية تشكلان في الواقع وجهان لعملة واحدة، تعتبر الدولة من الموضوعات الرئيسية التي يهتم بدراستها علم السياسة، و في الوقت ذاته تعتبر قوة الــدولة و اسـتقرارها الاقتصادي من أهم مواضيـع البحث و الدراسة لدى الاقتصاديين، و يعتبر الماركانتيلون من الأوائل الذين أكدوا على هذا الارتباط الموضوعي بين الاقتصاد و السياسية، كما أن تطور الأحداث السياسية و الاقتصادية حتى يومنا الحاضر تزيد من حجم هذا الارتباط بين الظواهر السياسية و الاقتصادية.

لذلك يستحيل على الباحث في الاقتصاد أن يتجاهل ما يتم التوصل إليه في حقل علم السياسة.

المتداول العربي
ARABIC TRADER

و كذلك الشأن بالنسبة للباحث السياسي، فالكثير من الأزمات السياسة اليوم التي يتولد عنها نزاعات سياسية و حروب مستمرة، يرجع تفسيرها إلى عوامل اقتصادية (الصراع في السودان، في نيجيريا، الحرب الأمريكية على العراق كما أن هناك عدد من الباحثين حول النظم السياسة المعاصرة يؤكدون على الترابط الوثيق بين الاستقرار السياسي من جهة و الرخاء الاقتصادي من جهة أخرى، فكلما تمكن نظام سياسي معين من تأمين حاجيات الاقتصادية لمواطنيه، كلما زاد الاستقرار السياسي داخله.

كذلك نجد أن من متطلبات الحكم الراشد المعاصر ضرورة ضمان الحقوق الاقتصادية للأفراد و التأكيد على تطبيق تنمية مستدامة فعالة من شأنها أن تطور الجوانب المادية للدولة و الأفراد .كذلك نجد أن شكل النظام السياسي و قيمه وإيديولوجية عوامل رئيسية في تحديد بنية النظام الاقتصادي، بحيث نجد أن النظم الديمقراطية الحرة تتبنى بالضرورة نظام اقتصادي رأسمالي حر، عكس النظم الاشتراكية التي تدعو إلى تطبيق مبادئ الاقتصاد الموجه و المركزي التخطيط.

ولهذا قد يرجع البعض الأحداث المؤسفة الأخيرة على الصعيد العالمي إلى دوافع اقتصادية جعلت حياة المواطنين صعبة وعرضة لأية أفكار متطرفة تضر بالمجتمع ككل.

المتداول العربي
ARABIC TRADER

at@arabictrader.com
+966 920005188
twitter.com/Arabictrader
facebook.com/Arabictrader
youtube.com/user/theArabictrader